نرفض أي انقلاب على الشرعية الدستورية بأي حال من الأحوال مهما كانت التحديات

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
Email: 14october@14october.com

www.14october.com

الحوار الجاد و المسؤول لتحقيق وتنفيذ تلك التصورات على الواقع بعيدا عن التحريض على البلاد و على سيادة اليمن واستقلاله وباعتبار ان الحل السياسي للازمة بيد اليمنيين أولا و أخيرا .

الأمر الذي يجعلنا نراهن على الشعب عبر صناديق الانتخابات لا ان يخضع انتقال السلطة للأهواء والنزعات الفردية و الحزبية المريضة و الرغبات الفئوية خارج إرادة الشعب اليمني وخياراته و حتى لاتعود القوى الانقلابية بالبلاد الى ما قبل الديمقراطية .

وهذا لا يعني في ذات الوقت تخلينا عن شرعية الانتخابات الرئاسية التي جرت في 20سبتمبر 2006م و تنتهي دستوريا في 2013م و إنما تأتي استجابة القيادة السياسية إسقاطا لحجج الانقلابيين و تعللاتهم الواهية و إرضاء للمجتمع الدولي وتأكيدا على رصيدنا الشعبي والديمقراطي ورهاننا على علاقتنا الديمقراطية بالشعب .

أيها الإخوة ..

ان الشعب اليمني أصبح اليوم بفضل صمودكم الشعبي في أوساط الجماهير وإخلاصكم لمبادئكم وثقتكم بسياسات و اتجاهات المؤتمر الشعبي العام الوطنية أقوى من أي وقت مضى في تمسكه بثوابته الوطنية و الدفاع عنها بعد ما تكشفت له المؤامرة الانقلابية و الرغبات الشريرة ، و أصبح اكثر تضامنا مع قيادته السياسية و تمسكا بالمرجعية الديمقراطية الأمر الذي يجعلنا نراهن أكثر من أي وقت مضى على سلامة الخيار الشعبي و صوابيته و هو الصخرة التي ستتحطم فوقها كل المؤامرات الخارجة عن الدستور و القانون و الشرعية الديمقراطية .

الأخوة أعضاء اللجنة الدائمة..

لستم وحدكم اليوم في ساحات النضال والذود عن الشرعية بل أصبح معكم كل الخيرين الذين تجلت لهم الحقائق و صاروا أكثر مراهنة على نهج المؤتمر و قدراته و تضحياته بقيادة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام في قيادة البلاد إلى بر الأمان و نقل السلطة الى أيد أمينة على الوطن و منجزاته .

وان الناخبين الذين صوتوا لفخامته في سبتمبر 2006م قد كسبوا إلى جانبهم كل الشرفاء من أبناء اليمن الراغبين في حماية المستقبل من ايدي العابثين بمقدرات و خيرات الوطن مراهنين على مستقبل أكثر امنا واستقرارا و تنمية تحميه المرجعية الديمقراطية وإرادة الناخبين . أيها الأخوة أعضاء اللجنة الدائمة ..

إن الرهان على الحوار و على الانتخابات ليس إلا طريقا يعزز خياراتكم و يحد من مشاريع التخريب و يسقط قوى الشر الانقلابية و يعريها أمام الشعب طالما ظللتم تتمتعون بمستوى عال من الانضباط التنظيمي و التلاحم الشعبي وراء قيادتكم و انتم تدافعون عن هويتكم وخياراتكم و وجودكم الذي يتعرض للتهديد من قبل قوى التطرف و العنف و الإرهاب .

ان مزيداً من التلاحم و التضامن و الاصطفاف الوطني و التنظيمي حول الشرعية الدستورية وقرارات القيادة السياسية هو السبيل الأقوى للتغلب على كل الصعاب و تجاوز المؤامرات التي تحاك ضد الشعب و الوطن .

آملين ان نواصل العمل الدؤوب و الجاد من اجل نجاح خيارات و رهانات الدولة والحكومة و المؤتمر والشعب متصدين بإخلاص وقوة وصلابة لكل دعاوى و تخرصات و افتراءات و تضليل القوى الشريرة التي تتربص شرا بالوطن و التنظيم و أية محاولات للنيل من معنويات الشعب و قواعد التنظيم لأنكم تملكون السلاح الأقوى لمواجهة تلك الرغبات المريضة سلاح الشرعية الدستورية والديمقراطية و الاحتكام لخيارات الشعب و تعبيرا عن أولوياته من خلال صندوق الاقتراع .

وفي الختام لايفوتنا الإشادة بملاحم الصمود والبطولات التي سطرها اخوانكم في القوات المسلحة والأمن البواسل دفاعا عن مكاسب الثورة والوحدة و الديمقراطية و عن السلام الاجتماعي ومكافحة الإرهاب في ابين وشبوة و ارحب و الحيمة و نهم و حماية امن واستقرار ووحدة البلاد وحماية المؤسسات الديمقراطية والمنجزات التنموية و المصالح العامة و الخاصة و المصلحة العليا للوطن .

ولا ننسى ان نحيي شباب المؤتمر الشعبي العام و مواقفهم النضالية و البطولية التي تجسدت في ساحات النضال السياسي الوطني الملتزمة بقيم التعبير السلمي و الديمقراطي في مواجهة القوى الانقلابية و التي كانوا فيها رمزا للصمود و التصدي لدعاوى الفوضى و العنف و التخريب و الإرهاب وكان أعضاء المؤتمر فيها نموذجا للعمل السياسي الديمقراطي السلمي متحدين الممارسات الانقلابية و مسقطين خيارات التعصب و الفوضى و العنف والإرهاب مقدرين ما ابديتموه أعضاء وشباب المؤتمر نساءً ورجالا وغالبية أبناء الشعب اليمني من مواقف الوفاء للقيادة السياسية والتنظيمية الرائدة و التفافكم حول الزعيم القائد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام وذودكم و دفاعكم عن سياسات و خيارات المؤتمر الشعبي العام النابعة من المصلحة العليا للوطن و المستندة إلى الشرعية الدستورية و القانونية و المرجعية الديمقراطية والحريصة على امن وسلامة و وحدة اليمن .

وفق الله الجميع لما فيه المصلحة الوطنية العليا للوطن و خير الشعب .

وقد أثري تقرير الأمين العام بالنقاش المستفيض والآراء والملاحظات القيمة.

ووقف المشاركون في الدورة أمام المستجدات على الساحة الوطنية وآخر التطورات إزاءها والجهود المبذولة لإيجاد الحلول السلمية لأنها ألازمة الراهنة وفقا للدستور وفي أطار المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة .. فضلا عن استعراض دور الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وما أبدته الدول الشقيقة والصديقة من حرص واصرار على اخراج اليمن من أزمته واستعادة أمنه واستقراره.

كما ألقى الدكتور قاسم سلام نائب رئيس المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أمين سر قيادة قطر اليمن لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي كلمة أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الى المشاركين في الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام (دورة الشهيد عبدالعزيز عبد الغني) وتضمنت كلمته تشخيصاً للازمة الراهنة وكشفاً للأهداف الانقلابية التي تخطط لها عناصر التطرف والعنف والإرهاب في حزب التجمع اليمني للإصلاح ومليشياته والمتمردين من الفرقة الأولى مدرع وعصابات أولاد الأحمر الذين عملوا على إقامة دوله مصغرة بالحصبة وأخرى في محيط الفرقة وشارع الستين.

وفي تقييمه لمراحل الحوار نبه سلام أنه لا حوار مع لغة الرحيل وإن ما تجريه أحزاب اللقاء المشترك من حوارات جزئية ومتقطعة ليس إلا مجرد تكتيك وليس حواراً استراتيجياً بقدر ماهو طريقة للتقدم القتالي والاحتلال المتواصل للأحياء والشوارع وهم يعبرون عن أهدافهم بلغة الإقصاء والاجتثاث التي تتبناها تلك القوى الخارجة عن الدستور والقانون وهي اللغة التي تهدد كل المكتسبات الوطنية وتقوض الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي من خلال احتلال الأحياء والزحف نحو المراكز الحيوية وتعطيل الحياة العامة والمؤسسات لكي يوهموا العالم بأنهم يسيطرون على الوضع.

وأكد على أن ما يحدث في هذه الأزمة إنما هو خلاف بين الشعب اليمني وبين متمردين عسكريين وأن هذا يجب أن يكون مفهوماً للعالم لكن المؤامرة الدولية على المنطقة تتحكم وتدير ما يحدث من خلال بعض المراكز والمعاهد الإستراتيجية في الدول الكبرى وتدار من قبل غرف عمليات في الخارج وضمن خطط إستراتيجية لتلك الدول.

وحول سبل الخروج من الأزمة أكد الدكتور سلام في كلمته بأن القضية يمنية وأن الحل لا بد أن يكون يمنياً وأن العالم إذا أراد مساعدة اليمن للخروج من هذه الأزمة فإن عليه أن يمارس الضغط الكافي على المتمردين والانقلابيين وليس على الشعب والنظام.

كما أوضح أن مخططات تنظيم الإخوان المسلمين تتبع سياسة الأرض المحروقة وتستخدم خلاياها التنظيمية حول العالم لتسويق مشاريعها وسياستها وأن تحالفهم المشبوه مع الغرب يساهم في تعقيد الأزمة وإثارة الفوضى في العالم العربي.وتستهدف الهوية القومية العربية والإسلامية.

وقد اكد المشاركون في الدورة مساندتهم لكافة الجهود التي تبذلها القيادة السياسية وقيادة المؤتمر الشعبي العام واحزاب التحالف في سبيل بلورة الحلول السلمية للخروج من الازمة الراهنة استنادا الى المبادرة الخليجية.. مؤكدين في ذات السياق بأن أي قرار دولي لا يراعي الظروف الخاصة لليمن لايمكن ان يكون حلاً للازمة وإنما سيزيد من تفاقم الوضع في البلاد.

كما اكد المشاركون ضرورة تفعيل الدور الجماهيري لمختلف شرائح المجتمع وفي مقدمتهم أعضاء المؤتمر وأنصاره وحلفاؤه واصحاب الرأي من المستقلين الذين وافقوه وعبروا عنه خلال الفترة الماضية وكذلك دور افراد القوات المسلحة والأمن في التصدي لأية أعمال خارجة عن النظام والقانون واحباط اية مؤامرات والتصدي الحازم لأية اعتداءات على المعسكرات والمنشآت العامة والخاصة وقطع الطرق والكهرباء والنفط والاضرار بالسكينة العامة والأمن والاستقرار، إلى جانب التصدي للاعمال الارهابية وفي مقدمة ذلك نشاطات تنظيم القاعدة الارهابي في أبين .

وشدد المشاركون على ضرورة تفعيل سيادة النظام والقانون وانهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء وعموم المدن اليمنية.

هذا وقد صدر في نهاية اعمال الدورة بيان ختامي فيما يلي نصه:-

بسم الله الرحمن الرحيم

في ظل ظروف بالغة التعقيد وأزمة تكاد تعصف بالوطن منذ مطلع العام الجاري امتدت أثارها إلى كل مناحي الحياة انعقدت الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام دورة الشهيد الأستاذ عبد العزيز عبدالغني برئاسة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية – رئيس المؤتمر الشعبي العام .

وقد افتتحت الدورة بالنشيد الوطني واي من الذكر الحكيم ثم وقف المشاركون في الدورة دقيقة حداد قرؤوا فيها الفاتحة على روح شهيد اليمن الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني وشهداء الدفاع عن سلامة وامن الوطن وحماية مكتسباته وشرعيته الدستورية .

وألقى فخامة الأخ الرئيس خطاباً هاماً أمام دورة اللجنة الدائمة الاستثنائية استعرض فيه فخامته تطورات الأزمة السياسية والمواقف السلبية للأطراف المتعنتة التي تساهم في تعميق هذه الأزمة معتقدة أنها تحقق أهدافها الانقلابية على الشرعية الدستورية التي ليس لها علاقة بتطلعات الشعب اليمني وحاجته إلى الإصلاح والتغيير.

وأكد فخامته فيها على أهمية جلوس جميع أطراف الأزمة السياسية إلى طاولة الحوار ودعا أحزاب اللقاء المشترك إلى استشعار المسئولية واعتماد فترة انتقالية لمدة عامين يتم خلالها إنجاز الإصلاحات الدستورية والقانونية والتحضيرية لانتخابات برلمانية ورئاسية.

وأشار إلى قرار التفويض الرئاسي الذي قضى القرار الجمهوري بتفويض نائب رئيس الجمهورية بالصلاحيات الدستورية اللازمة لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة التي قدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتفاق على آلية مزمنة لتنفيذها والتوقيع بعد ذلك على المبادرة نيابة عن الرئيس والبدء بمتابعة التنفيذ برعاية إقليمية ودولية وبما يفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يتفق على موعدها وتضمن انتقالا سلميا وديمقراطيا للسلطة ، واشتمل القرار في مواده على الضمانات اللازمة لكل الأطراف بما لا يسمح بالتراجع عما يتم الاتفاق عليه بين الأطراف الموقعة على المبادرة.

ونوه نائب الرئيس الى أن عودة فخامة الرئيس الى أرض الوطن اسهمت عودة فخامته في توفير أجواء أكثر هدوءاً في الحياة العامة، خصوصاً وقد أعلن انه يحمل في يد غصن الزيتون، وفي الأخرى حمامة السلام، لكن الاخوة في المشترك قابلوا عودته بالدعوة الى مزيد من العنف.

وبين فخامته النوايا الانتقامية التي تحملها القوى الانقلابية ومخططها لاجتثاث المؤتمر الشعبي العام وإقصاء كل الخيرين من أبناء الوطن الذين ساهموا في بنائه وتنميته.

واعتبر أن ما تفعله تلك القوى إنما هو مجرد محاكاة وتقليد أعمى لأحداث خارج اليمن ومخططات تستهدف أمن وسلامة واستقرار الأمة.

وأكد فخامته على حق المعتصمين من الشباب في التعبير السلمي والديمقراطي عن تطلعاتهم وحثهم على ألا يسمحوا للقوى السياسية الانتهازية بسرقة أحلامهم وطموحاتهم.

واختتم فخامته حديثه إلى أعضاء اللجنة الدائمة بالتأكيد على تمسك اليمنيين بالشرعية الدستورية وبالمؤسسات الديمقراطية وبقواعد التداول السلمي للسلطة.

ودعا أبناء الشعب اليمني كافة إلى مزيد من التلاحم من أجل الحفاظ على أمن وسلامة ووحدة الوطن وحماية مكتسباته الكبرى الجمهورية والوحدة والديمقراطية والتنمية.

ودعا الجميع إلى مقاومة نزعات الإقصاء والتطرف والعنف والإرهاب وبث روح الإخاء والمحبة والسلام الاجتماعي؛ واعتماد قيم الحوار لحل المشكلات والتحديات الراهنة.

ودعا فخامته الأشقاء والأصدقاء إلى استكمال مساعيهم الحميدة لحل الأزمة اليمنية من خلال ممارسة الضغط الكافي لدفع الأطراف المتشددة للقبول بالحوار وتحقيق تسوية سياسية تجنب اليمن أية مضاعفات ومخاطر.

وألقى الأخ المناضل عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام كلمة استعرض فيها مسيرة وأداء المؤتمر الشعبي العام خلال الأزمة السياسية والآثار التي تركتها هذه الأزمة.

كما استعرض مناقشات اللجنة العامة للمؤتمر المبادرة الخليجية وتوقيع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه عليها، وأشار إلى رفض أحزاب اللقاء المشترك الحضور إلى القصر الجمهوري لاستكمال إجراءات التوقيع على المبادرة.

وأوضحت الكلمة أنه وبينما كانت القيادة السياسية تقوم بجهود لاحتواء الموقف وتداعيات المواجهة المسلحة وتشكيل لجنة لإزالة التوتر والمظاهر المسلحة في حي الحصبة فوجئ الشعب اليمني بقيام عناصر العنف والتطرف والإرهاب بارتكاب الحادث الإجرامي الغادر الذي طال مسجد الرئاسة واستهدف فخامة الرئيس وكبار قيادات الدولة.

واعتبرت اللجنة الدائمة كلمة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وثيقة من وثائق الدورة .

واستعرض الامين العام في كلمته ما شهدته الفترة الماضية من محاولات تصعيد تمثلت أعمال التخريب التي طالت الخدمات العامة : كالكهرباء، والنفط ، والغاز ، وقطع الطرقات ، وإيقاف الخدمات العامة والضغط على الشعب من خلال التضييق على حياته ومعيشته. وحاولنا تجنيب البلاد حتى الآن شبح حرب أهلية وعملنا على تهدئة السكينة العامة وسوف تستمر جهودنا في هذا الطريق، استشعاراً منا بالمسئولية الوطنية وإدراكاً لطبيعة الأوضاع القائمة في البلاد، في الوقت الذي عملنا ومن منطلق حرصنا على التواصل مع الآخرين على دعوة قيادة المشترك الى لقاء للبحث عن حلول للأزمة، أو على الأقل الوصول الى تهدئة أمنية وإعلامية.

وأشار إلى ما واجهته المؤسسة العسكرية والأمنية مجاميع الإرهابيين من تنظيم القاعدة الذين سيطروا على مدينة زنجبار مستغلين الأوضاع التي أوجدتها الأزمة السياسية، وتعاون بعض أطراف الأزمة مع تلك المجاميع الإرهابية وتقديم بعض التسهيلات اللوجستية لها والتغطية السياسية والإعلامية ، وتبرير أعمال العنف والإرهاب ،وتم اتخاذ التدابير العاجلة.

ولفت الامين العام الى تعاطي المؤتمر مع كل المساعي الإقليمية والدولية وفي مقدمتها جهود الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، والجهود الدولية التي بذلها مبعوث سكرتير الأمم المتحدة السيد جمال بن عمر الذي أجرى خمس جولات نقاشية مع كافة الأطراف، قدم خلالها بدائل لتطبيق المبادرة منها إجراء انتخابات رئاسية مبكرة كوسيلة لنقل السلطة، واعتماد فترة انتقالية لمدة عامين يتم خلالها إنجاز الإصلاحات الدستورية والقانونية والتحضيرية لانتخابات برلمانية ورئاسية.

وأشار إلى قرار التفويض الرئاسي الذي قضى القرار الجمهوري بتفويض نائب رئيس الجمهورية بالصلاحيات الدستورية اللازمة لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة التي قدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتفاق على آلية مزمنة لتنفيذها والتوقيع بعد ذلك على المبادرة نيابة عن الرئيس والبدء بمتابعة التنفيذ برعاية إقليمية ودولية وبما يفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يتفق على موعدها وتضمن انتقالا سلميا وديمقراطيا للسلطة ، واشتمل القرار في مواده على الضمانات اللازمة لكل الأطراف بما لا يسمح بالتراجع عما يتم الاتفاق عليه بين الأطراف الموقعة على المبادرة.

ونوه نائب الرئيس الى أن عودة فخامة الرئيس الى أرض الوطن اسهمت عودة فخامته في توفير أجواء أكثر هدوءاً في الحياة العامة، خصوصاً وقد أعلن انه يحمل في يد غصن الزيتون، وفي الأخرى حمامة السلام، لكن الاخوة في المشترك قابلوا عودته بالدعوة الى مزيد من العنف.

واكد الامين العام ان المؤتمر الشعبي العام سيظل في تعاطيه مع المجتمع الدولي مقدرا كل الجهود الإقليمية والدولية من أجل تحقيق أمن واستقرار وسلامة اليمن ووحدته ، وتحقيق انتقال سلمي وآمن للسلطة وفقا لقاعدة المبادرة الخليجية ، متمسكا بالثوابت الوطنية الدستورية والديمقراطية وبالمرجعية الانتخابية كوسيلة لانتقال السلطة، كما سيظل يكرر الشكر للاخوة في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية على اهتمامهم بالأزمة في بلادنا، وجهودهم الطيبة للمساعدة على الخروج منها.

وقد وقفت اللجنة الدائمة أمام التطورات الخطيرة التي شهدها الوطن منذ أكثر من تسعة أشهر والتي افتعلتها القوى الانقلابية وبلغت ذروتها في الحادث الإرهابي والإجرامي الغادر الذي استهدف فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وكبار قيادات الدولة في أول جمعة من رجب الحرام الموافق الثالث من يونيو 2011م في جامع دار الرئاسة، وهو الحادث الذي أدى إلى استشهاد عدد من رجال الأمن والمسؤولين على رأسهم المناضل الكبير شهيد اليمن الأستاذ عبد العزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى عضو اللجنة العامة الذي استشهد متأثراً بجراحة التي أصيب بها في ذلك الحادث الإرهابي في 22 أغسطس 2011م الموافق 22 رمضان 1432هـ..

واعتبرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ذلك الحادث الإجرامي محاولة ليس لاستهداف فخامة الرئيس وكبار قادة الدولة فحسب بل محاولة لاستهداف الوطن بكامله وضرب وحدته الوطنية ونهجه الديمقراطي من خلال محاولة اغتيال رؤساء المؤسسات الدستورية في البلاد، والسعي لإدخالها في أتون فراغ دستوري يمكن تلك القوى الانقلابية من إكمال مشروعها في الانقضاض على السلطة عبر العمل الانقلابي العسكري.لقد كادت تلك القوى الانقلابية خيانة وعدوانا، لكن عناية الله أرادت غير ما خططوا له فحفظ الرئيس وحفظ معه أمن الوطن ووحدته واستقراره.

وأشادت اللجنة الدائمة بالمواقف الوطنية المسؤولة التي جسدها المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام وقيادته الحكيمة لدفة مؤسسات الدولة خلال فترة غياب فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام في المملكة العربية السعودية .

وهنأت اللجنة الدائمة جماهير شعبنا اليمني بمناسبة بعيد الثورة اليمنية الذكرى التاسعة والأربعين لثورة السادس والعشرين من سبتمبر والذكرى الثامنة والأربعين لثورة الرابع عشر من أكتوبر المجيدة، اللتان توجت نضال شعبنا في سعيه الدؤوب للتحرر والاستقلال من براثن الحكم الأمامي الكهنوتي والاستعمار البريطاني، ومن أجل غد أفضل، وكانت الخطوة الأولى على طريق تحقيق وحدة الوطن اليمني.

واستعرضت اللجنة الدائمة التقرير السياسي إلى الدورة الاستثنائية المقدم من الأمين العام والذي تضمن سردا موثقا للمستجدات والأوضاع على الساحة الوطنية ما بين دورتي انعقاد اللجنة الدائمة ،حيث استعرض التقرير الأزمة السياسية التي تشهدها البلاد وتداعياتها على مختلف المستويات ،والجهود التي بذلت لحل هذه الأزمة والمبادرات التي قدمتها القيادة السياسية والمؤتمر الشعبي العام وآخرها قرار التفويض الرئاسي لنائب رئيس الجمهورية والحوارات التي تمت في هذا الجانب،واقرته .

وجددت اللجنة الدائمة إدانة المؤتمر الشعبي العام الشديد للحادث الإرهابي الإجرامي الغادر الذي استهدف فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وكبار قيادات الدولة في جامع دار الرئاسة في أول جمعة من رجب الحرام الثالث من يونيو2011م ،والذي مثل أبشع واخطر محاولة اغتيال سياسي في التاريخ.

- وأكدت اللجنة الدائمة على سرعة الكشف عن نتائج التحقيقات في الحادث، مؤكدة أن مسألة كشف الحقيقة هي حق شعبي لا يمكن السكوت عنه ولا إخضاعه لأي مساومات أو تسويات مشددة على ضرورة تقديم الجناة الذين خططوا ومولوا ونفذوا ذلك الحادث إلى العدالة لينالوا جزاءهم الرادع امتثالاً لقوله تعالى: ولكم في القصاص حياة يا أولى الالباب.

- ثمنت اللجنة الدائمة عالياً الحكمة والحنكة السياسية التي تعاطى بها فخامة الأخ الرئيس عقب ذلك الحادث وتوجيهاته الصريحة بالالتزام بضبط النفس وعدم الانجرار إلى مربع العنف الذي كانت تخطط له القوى الانقلابية، معتبرة أن ذلك يضاف إلى رصيده الوطني والتاريخي في تغليب المصلحة العليا للوطن على ماعداها.

- كما ثمنت اللجنة الدائمة أيضاً موقفه عقب عودته إلى أرض الوطن من رحلته العلاجية والذي أعلن فيه أنه عاد حاملاً غصن الزيتون وحمامة السلام غير منتقم ولا حاقد على أحد ،وتأسف اللجنة الدائمة لعدم تجاوب المشترك لهذه الدعوة التي كانت ستؤدي إلى انفراج للموقف السياسي، وحل للأزمة.

كما ثمنت اللجنة الدائمة عالياً المواقف الوطنية للمناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، والوفاء السياسي والتنظيمي والأخوي الذي جسده الأخ النائب لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وموقفه في وجه كل المحاولات الرامية الالتفاف على الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطي وحنكته السياسية التي تعاطى بها في إدارة الدولة خلال فترة رحلة الرئيس العلاجية .

وأكدت اللجنة مباركة وتأييد كل أعضاء المؤتمر الشعبي العام لقرار فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بتفويض نائبه الذي نص على(تفويض نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بالصلاحيات الدستورية اللازمة لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة التي قدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتفاق على آلية مزمنة لتنفيذها والتوقيع بعد ذلك على المبادرة نيابة عنا والبدء بمتابعة التنفيذ برعاية إقليمية ودولية وبما يفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة يتفق على موعدها وتضمن انتقالا سليما وديمقراطيا للسلطة) .

تجدد اللجنة الدائمة دعوتها لكافة الأطراف السياسية لانجاز الحوار والوصول إلى حلول سريعة، وإذا لم يتم انجاز ذلك خلال الأيام القليلة القادمة فإنه يتوجب على المؤتمر الشعبي العام والقيادة السياسية تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن لما تقتضيه المصلحة الوطنية.

وجددت اللجنة الدائمة تمسك المؤتمر الشعبي بنصوص ومضامين المبادرة الخليجية. كأساس في أية معالجة وطنية لعناصر الأزمة ومسبباتها مع التأكيد على أهمية الوصول إلى آلية مزمنة للمبادرة يفضي إلى انتخابات رئاسية مبكرة ويحافظ على وحدة اليمن واستقراره.

وتحث اللجنة الدائمة على الإسراع في التوصل لحلول سياسية لإخراج الوطن مما يعانيه من أزمة اقتصادية تسببت في تفاقمها الأزمة السياسية،وتأمل اللجنة الدائمة وأحزاب التحالف الوطني من القيادة السياسية أنه وفي حاله عدم التوصل السريع إلى حلول سياسية سلميه للأزمة طبقاً للمبادرة الخليجية المدعومة بمساعي ممثل الأمن العام للأمم المتحدة السيد/ جمال بن عمر فإنه يصبح من الضروري اتخاذ أي حلول أخرى بما يضمن تجنيب الوطن ما يحدث له من أضرار.

ومع إدراك اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام وقيادة أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي الكامل بأنه لا يمكن أن يصح إلا الصحيح وبأن المعالجة لكافة المشكلات اليمنية وفي مقدمتها المشكلة السياسية طريقها الرشيد هو الوفاق الوطني الشامل والمبني على ماجرى بحثه والحوار والتشاور حوله فإن الدورة الاستثنائية وكما أكد فخامة رئيس الجمهورية سوف نتعامل بايجابية مع ما سيصدر عن مجلس الأمن الدولي تجاه حل الأزمة السياسية في بلادنا والرغبة في إصلاح ذات البين الذي تسعى إليه جاهدة دول مجلس التعاون والأمين العام للأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق فإن ما نتوقعه من مواقف يمكن أن يتخذها مجلس الأمن يسير في الاتجاه الذي نأمله صحيحاً ومثمراً يؤدي إلى الوصول إلى النتائج التي يأملها الجميع ويعين أبناء اليمن على تجاوز محنتهم الراهنة ويحقق الانتقال الشرعي والديمقراطي والسلمي للسلطة من خلال انتخابات يتم الاتفاق على موعدها.

وحيت اللجنة الدائمة الصمود البطولي والوفاء المنقطع النظير لأبناء الشعب اليمني ووقوفهم إلى جانب الشرعية الدستورية ورفضهم لأعمال العنف والفوضى.. وهو الموقف الذي أفشل كل رهانات القوى الانقلابية التي أرادت الانقضاض على السلطة عبر العمل المسلح.

وأشادت اللجنة الدائمة بثبات مواقف قيادات وقواعد وكوادر المؤتمر الشعبي وحلفائه وأنصاره ومؤيديه في مختلف المحافظات الذين جسدوا بمواقفهم حقيقة كون المؤتمر الشعبي العام هو التنظيم الأكثر شعبية وجماهيرية وتماسكاً، واستطاعوا أن يسقطوا كل المساعي التي راهنت على تفكيك المؤتمر.

وسجلت اللجنة الدائمة شكرها لما قدمته المرأة في هذه الأزمة من صمود بطولي ووفاء اثبت أن المرأة شريكة فاعلة في الحياة السياسية وفي مختلف مناحي الحياة الأخرى .

وأدنت اللجنة الدائمة بشدة الاستهداف المتعمد من قبل القوى الانقلابية لقيادات وكوادر المؤتمر الشعبي العام وحلفائه ومن ذلك قصف منازل قيادات المؤتمر وأعضاء كتلته البرلمانية كما دانت ما تعرضت له منازل ومتاجر المواطنين من عمليات الاختطاف والنهب والاقتحامات سواء في العاصمة صنعاء أو بعض المحافظات من قبل مليشيات احزاب اللقاء المشترك وفي مقدمتهم التجمع اليمني للاصلاح (الاخوان المسلمين)وحلفاؤهم واذيالهم وخلايا القاعدة الإرهابية.

وعبرت اللجنة الدائمة عن رفضها لممارسات المليشيات المسلحة التابعة لأحزاب اللقاء المشترك وفي مقدمتهم التجمع اليمني للإصلاح(الاخوان المسلمين) وحلفاؤهم وأذيالهم واستخدام القوة لتحقيق أهداف ونزعات سياسية ذاتيه ،وأدانت الأعمال والممارسات الخارجة عن القانون من إقلاق السكينة العامة وقطع الطرقات والاعتداء على الكهرباء وأنابيب النفط والغاز والممتلكات العامة والخاصة وإرهاب المواطنين.

وأكدت اللجنة على ضرورة أن تقوم الدولة بواجبها الدستوري والقانوني في حماية المواطن من الاعتداءات اليومية وحماية الوطن من الانزلاق إلى الحرب الأهلية التي تسعى اليها القوى الخارجة على الشرعية الدستورية والمليشيات المسلحة وعصابات أولاد الأحمر.

وتؤكد اللجنة الدائمة على ضرورة قيام السلطات المحلية والتنفيذية في أمانة العاصمة والمحافظات بمضاعفة الجهود على مدار الساعة من أجل خدمة المواطنين ومنع أي تلاعب بمصالح الناس والسلع والخدمات كل في محافظته.

وثمنت اللجنة الدائمة المواقف الوطنية المخلصة للأحزاب والقوى السياسية والشخصيات والمنظمات الاجتماعية التي سجلت مواقف وطنية مشرفة في فترات الأزمة المختلفة مدركة حجم المخاطر المترتبة على استمرار الأزمة، التي افتعلتها قوى عرفت بعدائها للثورة، والجمهورية، والوحدة والنهج الديمقراطي لبلادنا، والساعية إلى الاستيلاء على السلطة عن طريق العنف، والسطو على مقدرات الوطن. والخروج على الإرادة، والإجماع الوطني.

وعبرت اللجنة الدائمة عن أسفها الشديد للمواقف المتطرفة لقيادات المشترك وسعيها لتأجيج الأوضاع، وإثارة الضغائن والأحقاد، وزرع الفتن، واستدعاء الماضي الرجعي والتشطيري في خطابها السياسي وممارستها اليومية. وكذا استعانتهم بالمتمردين على الشرعية الدستورية، وكل القوى المرجعية والانفصالية وعزوفهم المتصلب عن الدعوات السلمية التي أعلنها فخامة الأخ الرئيس منذ عودته إلى أرض الوطن بل ومحاولاتهم المستمرة المكشوفة للاستعانة والاستقواء بالخارج بعد أن تأكد لهم الالتفاف الجماهيري حول الشرعية الدستورية وازدياد حالة التضامن القوي مع القيادة السياسية والمؤتمر الشعبي العام.

وأدانت اللجنة الدائمة ما تقوم به المليشيات الانقلابية من استغلال للشباب والأطفال وكبار السن والنساء واستخدامهم كدروع بشرية في المسيرات التي تخرج وهي مدججة بالمسلحين، مؤكدة ان تلك القوى متورطة بشكل مباشر في اعمال القتل التي شهدتها بعض المسيرات، مطالبة السفراء والمنظمات الدولية في اليمن إلى الوقوف على حقيقة ما يجري في تلك المسيرات عن قرب .

وعبرت اللجنة الدائمة عن تقديرها للنتائج القيمة التي خرج بها الاجتماع الموسع لجمعية علماء اليمن، في الأيام الماضية وهو الاجتماع دعا الخارجين على الشرعية الدستورية العودة إلى جادة الصواب، والابتعاد عن العنف، ووقف الاعتداء على المصالح العامة، والخاصة، والحفاظ على منجزات الوطن، واعتبار الخروج على ولي الأمر مما يخالف شرع الله وسنة رسوله.. فالفتنة نائمة لعن الله من أيقظها وأن استمرار التصلب في المواقف السياسية يتعارض مع رغبة الغالبية الساحقة من أبناء الوطن. وإنه في نهاية المطاف مؤشر واضح على الضلال، والبغي لدى أحزاب الأقلية، وبقايا التمرد والانقلاب.

رحبت اللجنة الدائمة بما صدر عن مؤتمر قبائل اليمن من نتائج وبالأخص وثيقة الثوابت التي تمثل تطور إيجابياً في موقف القبيلة ووعيها من قضايا التطور الاجتماعي والثوابت الوطنية وتنقية الأعراف القبلية من الشوائب، وتأكيد القبيلة التزامها بالمصالح الوطنية العليا ودفاعها عن الثورة والجمهورية والوحدة.

كما عبرت اللجنة الدائمة عن أسفها الشديد لقيام القوى الانقلابية ومن معهم من المتمردين والمليشيات القبلية باحتلال المدارس والجامعات والأندية وتعطيل العملية التعليمية في عدد من أحياء أمانة العاصمة ،معتبرة ذلك انتهاكا صارخا لأقدس حق إنساني وهو حق الحصول على التعليم .

ونوهت اللجنة الدائمة بالإجراءات المؤقتة التي اتخذتها الحكومة ووزارة التعليم العالي وجامعة صنعاء من اجل مساعدة الطلاب للبدء في العام الجامعي ،مطالبة المليشيات التي تحتل جامعة صنعاء وبعض المدارس بسرعة إخلائها ومناشدة المنظمات المدنية والدولية إدانة الفوضى وتعطيل التعليم وتحويل المدارس والجامعات إلى ثكنات عسكرية .

وأعلنت اللجنة الدائمة تضامنها الكامل مع سكان الأحياء المتضررة من عسكرة أحيائهم من قبل المنشقين عن الشرعية ،مؤكدة على حقهم في التعبير عن مطالبهم بشتى الوسائل السلمية والمكفولة دستورياً.

وحيت اللجنة الدائمة الانتصارات التي حققها أبطال القوات المسلحة والأمن في مواجهة عناصر الإرهاب من ت